التنمية المستدامة*

رايق كامل

مقدمة

إن استنزاف المصادر الطبيعية والاستغلال الجائر لمصادر الأرض أدى إلى أن ينتبه العالم إلى أهمية النظر إلى المستقبل وكيف ستلبي الأرض احتياجات ساكنيها المتزايده بتزايد تعداد سكانها المتسارع.

ما هي التنمية المستدامة وما المقصود بها

إن التنمية المستدامة تعنى التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم. ولعل هذا المفهوم في إطاره العام هو مفهوم بيئي في الأساس ولكنه تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسة وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور الاقتصادي والمحور البيئي. فالتنمية المستدامة تعنى أساساً في تحسين نوعية الحياة للبشر دون استنزاف للمصادر الطبيعية واستغلالها فوق قدرتها الاستيعابية.

* (والمقصود بالقدرة الاستيعابية هي قدرة مصادر الطبيعة على تجديد نفسها لكي تستمر في العطاء، مثال: الأحواض المائية المتجددة)

وبالتالي لابد من التفكير بطرق مبتكرة للاستغلال العقلاني لهذه المصادر وابتداءاً من الدولة والمؤسسات وانتهاءاً بسلوك الفرد.

وبمعنى آخر هي تدعو إلى تغير في السياسات والأساليب المتبعة لممارسات الأفراد وانتهاء بالمجتمع الدولى.

* وفي إعلان قمة الأرض في ريو دي جانيرو تم تبني ٢٧ قرار كان على رأسها أن الإنسان هو محور التنمية وقد تم استحداث تعاريف مختلفة كلها تؤدي إلى نفس المعنى والهدف مثل:

١- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار والمؤشرات على البيئة وتحاول أن تقلل من تدميرها.

٢- **التنمية المستدامة:** هي مجموعة من الوسائل والطرق لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى.

أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى:

١- تأمين نمو اقتصادي ٢- تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية ٣- حماية البيئة

على الرغم من أن هذه الأهداف ربما يكون بينها تناقض واختلاف اللا أنها من الممكن أن تتعايش وتتجانس فالتنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. مما يسمح بالعيش الكريم لنا وللأجيال القادمة. فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبعية والأساسية. فالتنمية المستدامة تشجع على حماية وتعزيز ما نمتلكه من مصادر عبر التغير المنظم لأليات تطويرنا واستخدامنا للتكنولوجيا فالدول بحاجة إلى أن تلبي احتياجاتها الأساسية من فرص عمل وغذاء وطاقة ومياه وإذا كنا نفكر بذلك بطريقة مستديمة لا بد من تحديد مستويات من النمو السكاني. هذا المنهج يكفل المحافظة على نمو اقتصادي ويحقق للدول النامية نمو وتطور بمساواة وعدالة مع الدول المتقدمة.

وبالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محور آخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسسي، فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتجيات مخطط التنمية المستدامة لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات

ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور المكاتب والهيئات الهندسية فى تحقيق التنمية المستدامة – نقابة المهندسين السوريين – دمشق، ١٨ – ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨

مؤهلة لذلك. وقد انعكس ذلك في المؤشرات التي سنراها لاحقاً حيث تم وضع مؤشرات من الناحية المؤسسية لقياس مدى تطبيق التمنية المستدامة في المجتمع والدولة.

– سبل تطبيق التنمية المستدامة ومؤشراتها

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهاجها الشمولي لا بد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها. ولذلك كان لا بد من تحديد محاور التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة وإيجاد مؤشرات في تلك المحاور للتأكيد من تحقيق التنمية المستدامة النواحي التي تتعامل معها التنمية المستدامة من الأمثلة على المؤشرات التي يجب مراعاتها عن العمل على تطبيق مفاهيم وسبل التنمية المستدامة مايلي:

في الجانب (المحور) الاجتماعي:

١– نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
٢– توزيع الدخل. ٣– معدلات البطالة.
٤– نسبة أجور الإناث إلى الذكور..
٥– حالة التغذية لدى الأطفال.
٦– معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات.
٧– العمر المتوقع عند الولادة.
٨– نسبة السكان المخدومين بنظام الصرف الصحي.
٩– نسبة السكان الحاصلين على مياه سليمة للشرب.
١٠– نسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية الأولية.
١١– تحصين الأطفال ضد الأمراض الوبائية.
١٢– نسبة استخدام وسائل تنظيم النسل.
١٣– نسبة الأطفال الحاصلين على التعليم الأساسي.
١٤– مستوى تحصيل البالغين في التعليم الثانوي.
١٥– معدل الأمية لدى البالغين.
١٦– نسبة مساحة المسكن للشخص الواحد.
١٧– معدل الجريمة لكل ١٠٠ ألف شخص.
١٨– معدل النمو السكاني.
١٩– نسبة السكان في المناطق الحضرية المنظمة وغير المنظمة.

في الجانب البيئي:

١– إنبعاثات الغازات الدفيئة.
٢– استخدام الموارد الضارة بالاوزون.
٣– تركيز الملوثات الهوائية في المناطق السكانية.
٤– الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة
٥– استخدام الأسمدة.
٦– استخدام المبيدات الزراعية.
٧– نسبة مساحة الغابات للمساحة الكلية.
٨– كثافة التحطيب.
٩– الأراضي المتأثرة بالتصحر.
١٠– نسبة الأراضي السكنية.
١١– تركيز الطحالب في المياه الساحلية.
١٢– نسبة السكان القاطنين في المناطق الساحلية.
١٣– نسبة الاستخدام السنوي للمياه الجوفية والسطحية من مصادر المياه المتجددة.
١٤– نسبة الأكسجين في المصادر المائية.
١٥– تركيز ملوثات المياه العادمة في المياه النقية.
١٦– مساحة النظم البيئية في المساحة الكلية.
١٧– نسبة مساحة المحميات الطبيعية في المساحة الكلية.
١٨– معدل تواجد الأنواع البرية.

الجانب الاقتصادي

١– نسبة الناتج المحلي لكل فرد
٢– نسبة الاستثمار في الناتج المحلي
٣– الميزان التجاري في البضائع والخدمات
٤– نسبة العجز للناتج القومي الإجمالي
٥– نسبة المساعدات التنموية لاجمالي الناتج القومي
٦– كثافة استخدام المواد
٧– استهلاك الطاقة السنوي للفرد الواحد
٨– نسبة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة
٩– استخدام الطاقة لكل وحدة في اجمالي الناتج المحلي
١٠– نسبة استخدام الطاقة للتجارة والخدمات
١١– نسبة استخدام الطاقة بالصناعة
١٢– نسبة استخدام الطاقة لقطاع الاسكان
١٣– نسبة استخدام الطاقة للنقل
١٤– معدل إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية
١٥– معدل إنتاج النفايات الخطرة
١٦– معدل إنتاج النفايات المشعة
١٧– تدوير وإعادة استخدام النفايات
١٨– معدل المسافة التي يقطعها الفرد لكل وسيلة نقل.

الجانب المؤسسي

١- إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة
٢- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها
٣- عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠٠ مواطن
٤- عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ مواطن
٥- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي
٦- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية

النواحي التي تتعامل معها التنمية المستدامة

١- الزراعة. ٢- الغلاف الجوي
٣- التنوع الحيوي
٤- التكنولوجيا الحيوية
٥- بناء القدرات
٦- التغير المناخي
٧- أنماط الاستهلاك والإنتاج
٨- النواحي السكانية
٩- التصحر والجفاف
١٠- إدارة الكوارث وتقليل مخاطرها
١١- المياه العذبة
١٢- الصحة
١٣- التجمعات السكانية
١٤- المؤشرات التنموية.
١٥- الصناعة
١٦- توفر المعلومات حول صنع القرار والمساهمة فيه
١٧- صناعة القرار الشاملة
١٨- القانون الدولي
١٩- التعاون الدولي
٢٠- الإدارة المؤسسية
٢١- البحار والمحيطات
٢٢- الفقر
٢٣- الصرف الصحي
٢٤- العلوم والعلم
٢٥- السياحة المستدامة
٢٦- التطور التكنولوجي
٢٧- الكيماويات السامة
٢٨- التجارة والبيئة
٢٩- النقل
٣٠- التعليم والتوعية
٣١- الطاقة
٣٢- التمويل الاقتصادي
٣٣- الغابات
٣٤- الإدارة الأراضي
٣٥- الجبال للمناطق الجبلية
٣٦- الاستراتجيات الوطنية للتنمية المستدامة
٣٧- النفايات الصلبة
٣٨- النفايات الخطرة
٣٩- النفايات المشعة

دور الفرد في التنمية المستدامة

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية بالشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أياً كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التمنية المستدامة هو الفرد و احتياجاته فإن الفرد أيضاً هو الأساس في بناء هذه التنمية.

دور الأسرة في التنمية المستدامة

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول و مريح. ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك. فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

دور المجتمع

على الرغم من أن المجتمع والبعد الاجتماعي هو أحد محاور التنمية المستدامة إلا أن المجتمع هو المحرك

والمحفز الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباتهم من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة وطبيعة سليمة. كذلك يقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل لذوي الحاجة وتعطي المرأة الدور الفاعل في عجلة الاقتصاد وتحافظ على مصادر المجتمع الطبيعية وتعطي الفرصة للاستثمار لأجيال و أجيال مما يجعل العائد الاقتصادي الإجمالي لهذه المصادر كبير جداً عبر عقود متعاقبة.

دور القطاع الخاص

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطاً كمؤشر وكنتيجة لهذه التمنية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طوي الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي. أن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

الدور الحكومي ومؤسسات القطاع العام

إن الحكومة هي رَاسمة السياسات وصانعة القرارت ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسيات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلى للتنمية أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءاً من الموظف وانتهاءاً بالمؤسسة التي يعمل بها.

دور القانون في تطبيق التنمية المستدامة وتدعيمها

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للإمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية.

هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.